الاتحاد الاشتراكي العربي
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

بيان الى الشعب
حول حركة الجماهير يومي ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧
وموقف التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في المرحلة القادمة

- حرص حزبنا منذ قيامه على أن تكون سياساته ومواقفه في غاية الوضوح لأننا نعلم أن كثيرا من القوى تتربص بنا ، ولهذا فاننا كنا واعين بضرورة تجنب الخطأ ، ولأننا كنا نعلم أن جماهير الشعب في حاجة ماسة الى من يشاركها في اجتياز هذه المرحلة الصعبة من تطور البلاد التي تعاني من أزمة امتدت الى كثير من المجالات ابرزها استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء عزيز من أرضنا وشعبنا منذ عشر سنوات ، وتفاقم المشكلة الاقتصادية وازدياد اعباء الحياة ، واتساع نطاق الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والاغنياء مع وجود كثير من مظاهر النشاط الطفيلي وحياة الترف التي تستفز مشاعر الغالبية العظمى من المواطنين ، وبطء تطور الممارسة الديمقراطية مما أدى الى اضعاف الحركة السياسية لكثير من القوى الوطنية ومنعها من التعبير الحر عن رؤيتها السياسية للحاضر والمستقبل .

- وفي ظل هذه الظروف وبينما اجهزة الاعلام منهمكة ليل نهار في تبشير المواطنين بقرب تحسن الاحوال الاقتصادية وتثبيت الاسعار وتخفيف أعباء الحياة عن الكادحين ، اصدرت حكومة حزب مصر قرارها الشهير برفع الاسعار وتنفيذه فورا دون انتظار نتائج مناقشات مجلس الشعب ودون التعرف على موقف الناس منها . وحدث رد الفعل التلقائي للجماهير بتحركهم السلمي الذي شمل كل انحاء البلاد وشاركت فيه كل القوى الاجتماعية ابتداء من العمال حتى الطبقة المتوسطة حيث رفض الجميع قرار رفع الاسعار كما رفضوا كافة الاوضاع السلبية الناجمة عن الازمة الوطنية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية .. وهو أمر ينبغي أن يكون موضع دراسة كل القوى السياسية في مصر لأنه يجسد الموقف الجماهيري من السياسات الخاطئة لحكومة حزب مصر ويتطلب تضافر كل الجهود من أجل ايجاد حلول جذرية لمشاكل المجتمع .

- ان شعبنا يعرف الحقيقة كاملة فقد عبر عن نفسه وشارك في حركة يومي ١٨ ، ١٩ يناير وفاجأته قسوة قوات الامن المركزي ولجوئها للعنف في مواجهة الحركة الجماهيرية السلمية بلا مبرر لهذا العنف ، مما ادى الى بعض اعمال العنف المضادة والاعتداء على بعض الممتلكات العامة والخاصة ، وهيأ الجو لعمليات تخريب قامت بها عناصر محترفة من عملاء المخابرات المركزية والرأسمالية الطفيلية طبقا لمخطط يستهدف الحاق هذه العملية بالقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية لاتخاذها ذريعة للقيام بعملية تصفية شاملة لهذه القوى ، وايقاف تطور الممارسة الديمقراطية التي بدأت في مصر حديثا بتعدد الاحزاب ، وارهاب حزبنا الى الحد الذي يشل ارادته وقدرته على الاستمرار دفاعا عن مصالح الشعب والوطن .

- ان حزبنا يتحمل مسئوليته كاملة فى استمرار تعبيرة عن مصالح الشعب المصرى بكل فئاته وعن المصالح العليا للوطن ويحدد موقفه فى الفترة القادمة - بناء على دروس هذه التجربة - على أساس الاهداف والمطالب والخطوات التالية والتطلعات وستصدر خلال الايام القادمة دراسة تفصيلية برأينا الكامل حول هذا الموضوع :

١) ان التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يعتبر أن نضية تحرر الارض المصرية والعربية واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى اقامة دولته الوطنية المستقلة هى المسئولية الاولى التى يجب أن تركز عليها كافة الجهود وتؤيد توحيد الجهود الوطنية فى مصر والوطن العربى فى مواجهة العدو واعادة التضامن العربى على المستوى الشعبى والحكومى لمواجهة المخطط الامريكى والاسرائيلى لاضعاف الموقف العربى الموحد الذى ظهر فى مؤتمر الجزائر والرباط واحترام ارادتهم ورفض السياسة الاسرائيلية والامريكية لاطالة امد الجهود السلمية فى جنيف وذلك بتحديد حد أقصى لانهاء هذه الجهود لاشعار العدو بأننا مستعدون لخوض المعركة من أجل تحرير الارض المحتلة باتخاذ الاجراءات العملية لتعبئة البلاد لاحتمالات المعركة .

٢) ان التجمع الوطنى قوة بناء لا هدم ، قوة تجديد لا تدمير ، ولهذا فانه لم يكتف بنقد السياسات المطبقة ، ولكنه حرص منذ بداية قيامه على تقديم البديل ، وفيما يتعلق بالازمة الاقتصادية فاننا نملك بالفعل سياسة بديلة لانقاذ الاقتصاد المصرى وتخفيف اعباء المعيشة عن المواطنين قدمناها فى برنامجنا الانتخابى كما قدمها نوابنا فى مجلس الشعب اثناء مناقشة بيان الحكومة وسنعرضها مرة أخرى وبالتفصيل اثناء مناقشة الميزانية فى مجلس الشعب وتقوم هذه السياسة على :

-) العودة لأسلوب التخطيط الشامل بدلا من المواجهات الجزئية القاصرة ، واقرار خطة تنمية ثلاثية لانقاذ الاقتصاد المصرى ، والاعتماد فى تنفيذ هذه الخطة على مواردنا الذاتية أولا ثم التعاون العربى والدولى غير المشروط واعادة النظر فى قوانين الانفتاح التى لم تؤد الى أى زيادة فى الانتاج .
-) دعم القطاع العام وتوجيهه فى الصناعة والزراعة والتجارة لتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة .
-) تصفية النشاط الطفيلى تصفية كاملة لأنه نشاط ضار بطبيعته لا يضيف أى شىء الى قدراتنا الانتاجية ويمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد المالية .
-) استمرار نظام دعم السلع الشعبية الاساسية وتوزيع السلع الضرورية والنادرة بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية والتوسع فى التعاون الاستهلاكى ليكون اساس الخدمة فى الريف والمدينة .
-) تنفيذ توصيات مؤتمر الاجور والاسعار الذى اقامه الاتحاد العام لعمال مصر بما يكفل اعادة النظر فى توزيع الدخول فى اطار تحقيق عدالة التوزيع ونقل القوة الشرائية من الفئات المترفة الى الفئات المحرومة .

٣ ـ اننا ندعو كل القوى السياسية في مصر وجميع الاطراف الى التمسك بالشرعية واحترام القانون ورفض أى اجراءات استثنائية وتقدر ماورد في البيان الصادر عن اجتماعات السيد الرئيس محمد أنور السادات بالقيادات السياسية والتنفيذية من أنه لا عودة للرأى الواحد ، ولا رجوع عن مكتسبات الشعب وحقوقه في الحريات الديمقراطية السليمة ، ولا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية وضرورة الحل الجذرى الشامل لمعالجة الهيكل الاقتصادى للبلاد كنقطة انطلاق لابد منها لتحقيق مجتمع التنمية ومجتمع الرخاء وعدم الاتجاه الى ما يسمى غذاء الشعب أو كساءه .

ونرى أن التوسع في الحقوق الديمقراطية للمواطنين والاسراع بتطوير الممارسة الديمقراطية والنشاط الديمقراطي للمنظمات الجماهيرية واباحة حق كل القوى السياسية في اقامة احزابها المستقلة والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات هي أفضل سبيل لدعم استقرار المجتمع المصرى وتعميق وحدته الوطنية على أسس راسخة تكفل مشاركة الجميع في صياغة مستقبل البلاد .

٤ ـ اننا ندين بشدة أى اعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة لانه يتعارض تماما مع مبادىء وأفكار القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية التى تحرص بشدة على حماية وصيانة ثروة البلاد القومية .. ولهذا فاننا نرفض تحميل أى تيار سياسى وطنى أو تقدمى مسئولية ماحدث من عنف أو تحريض على المظاهرات وسيثبت ذلك القضاء ، ونناشد كل الاطراف الوعى بخطورة هذا الاتجاه على مستقبل الديمقراطية في مصر والحرص على وحدة قوى الشعب المصرى خاصة وأن تحميل القوى التقدمية مسئولية اعمال العنف كان دائما اسلوبا باليا وعقيما على امتداد تاريخنا الحديث في مواجهة الازمات الحقيقية للبلاد أضر كثيرا ولم يفد شيئا .

٥ ـ يتحمل حزبنا مسئولية الدفاع عن اعضائه المقبوض عليهم واتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بتوفير الضمانات الكاملة لكافة المقبوض عليهم والمطالبة بالافراج عنهم فورا . وكلنا ثقة في أن النيابة العامة والقضاء سيتوفران للجميع حقوقهم القانونية كاملة . كذلك فاننا نطالب بسرعة الاعلان عن نتائج التحقيقات التى تجريها النيابة العامة .

٦ ـ اننا نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصى الحقائق من الناحية السياسية يشترك فيها ممثلون لكل الاحزاب والمستقلين على أن تقوم اللجنة بدراسة طبيعة التحرك الجماهيرى يومى ١٨ ، ١٩/١ وأسبابه واسلوب وزارة الداخلية في مواجهته واعمال التخريب والمشتركين فيها والمحركين لهم ونطالب باعلان نتائج اعمال اللجنة على الشعب لانها سوف تظهر الحقيقة كاملة وفي مقدمتها براءة القوى الوطنية والتقدمية من أى مشاركة في التخريب .

٧ ـ كذلك فاننا نطالب بوقفة موضوعية مع حزب مصر بشرط أن تكون علنية وأمام الشعب من خلال أجهزة الاذاعة والتليفزيون والصحافة ليعرف الجميع الى أى حد اخطأت حكومته في معالجتها للازمة الاقتصادية ومسئوليتها عن مفاجأة الجماهير بقرارات رفع الاسعار ومسئولية الحزب عن تطورات الاحداث الاخيرة نتيجة انفصاله الكامل عن الجماهير بدليل موافقة هيئته البرلمانية على قرارات رفع الاسعار قبل تنفيذها ثم العدول عنها بعد رفض الشعب لها .

٨ ـ اننا نحيى النقابات والهيئات التى اتخذت موقفا سليما من الاحداث يعبرت عن فهم ناضج لمغزى الاحداث واسبابها الحقيقية وفي مقدمتها الاتحاد العام لعمال مصر والاتحاد العام لطلاب الجمهورية ونقابة المحامين وكذلك الصحفيين والكتاب الشرفاء الذين حرصوا على توضيح الحقائق

بعيدا عن محاولات التلفيق • كما نقدر لنقابة المحامين ماقامت به من اجراءات للدفاع عن المقبوض عليهم •

٩ ـ ان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي سيواصل نشاطه السياسي والجماهيري بما يكفل استمرار دورنا البناء في المجتمع وبما يفوت الفرصة على اعداء الحرية والديمقراطية وبما يؤكد لجماهير الشعب اننا لن نتخلى عن شرف المسئولية في العمل من أجل مصر حرة مستقلة عادلة •

والله ولي التوفيق •

الاجتماع الموسع للسكرتارية العامة